البرنامج شمل المغرب وتونس والجزائر ومصر وموريتانيا واستثنى ليبيا

أوربا تسعى إلى استقطاب الآلاف من المغاربة لمواجهة الهجرة غير الشرعية

أرشيف

الرباط - د.ع

تستعد كل من فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا، خلال السنتين المقبلتين، لاستقبال الآلاف من اليد العاملة المغربية، في إطار البرنامج الجديد الذي يعرف بـ"مشروع تيم"، الذي يمتد إلى سنة 2014، ويسمح باستقطاب يد عاملة من المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا ومصر، مع استثناء ليبيا.

ووفق مصادر مطلعة، فقد أقرت المفوضية الأوربية هذا البرنامج، بهدف ضبط الهجرة غير الشرعية، وتسهيل إدماج يد عاملة من خمسة بلدان من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، هي المغرب وتونس والجزائر ومصر وموريتانيا، وهي الدول الشريكة في «مجموعة 5+5»، بينما تشمل البلدان المعنية بالبرنامج معظم بلدان الاتحاد الأوربي.

وفي هذا الإطار، يقوم الاتحاد الأوربي بضمان تمويل المشروع بالكامل، خلال المدة الزمنية المحددة، حيث يشرف على المشروع الجديد المعروف باسم "الفريق أو الطاقم"، هيأة تقنيات تربوية ومصاحبة ووساطة الفرع الدولي "قطب توظيف"، بمعية المفوضية الأوربية والاتحاد الأوربي.

وأضافت المصادر ذاتها أن عددا من منظمات أرباب العمل، منها "ميديف الدولية" بفرنسا، ستساهم في هذا المشروع. ويرتقب أن يتم ترسيم المشروع خلال الأسدوس الثاني من السنة الحالية، مما سيسمح بتطبيقه على مدى سنتين.

إلى ذلك، أوضحت المصادر أن المشروع يهدف أساسا إلى ضبط الهجرة غير الشرعي، وإدماج شريحة من اليد العاملة المهاجرة من بلدان المغرب العربي، خاصة منها المؤهلة، حيث توضع شروط ومقاييس للمهن والتخصصات التي تدرج ضمن البرنامج، والتي غالبا ما تعتمدها "قطب التوظيف" الفرع الدولي.

كما يتضمن المشروع إقرارا من الاتحاد الأوربي بالتكفل بتغطية تكاليفه، مقابل تقديم تقييم سنوي وحصيلة دورية إلى المفوضية الأوربية.

من جهة أخرى، لم يتم الكشف عن الأعداد أو السقف المحدد لليد العاملة المراد بلوغها، وحصص البلدان المعنية، إذ إنه من المنتظر أن يتقدم الآلاف من الشباب المغربي للحصول على وثائق السفر إلى أحد البلدان الأوربية قصد العمل وفق البرنامج المذكور.

هذا، واستنادا إلى متتبعين، فإن المشروع المعلن عنه فاجأ الكثيرين بالنظر إلى توقيته، وذلك لكونه يتزامن مع مرحلة تعاني فيها دول الاتحاد الأوربي من أزمة اقتصادية ومالية خانقة ومن ارتفاع ملحوظ في مستوى البطالة، حيث قاربت نسبة العطالة 11 في المائة من اليد العاملة النشطة، وهي من أعلى النسب المسجلة في دول الاتحاد منذ عشر سنوات، وهو ما يعادل أكثر من 17 مليون عاطل.